قرار طارئ رقم 1: التضامن مع النقابي الجزائري علي معمري وحماية الحرية النقابية في الجزائر

المؤتمر الاقليمي لأفريقيا والمنطقة العربية – AFRECON – المجتمع في أكرا – غانا من 11 الى 14 نوفمبر 2025،

إذ نذكّر بأن الجزائر صادقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وعلى اتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و98 بشأن الحرية النقابية والمفاوضة الجماعية، وكذلك على الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، والتي تضمن جميعها حق العمال في التنظيم وممارسة نشاطهم النقابي دون خوف من الانتقام؛

وإذ نعرب عن بالغ القلق إزاء الحكم بالسجن لمدة خمس عشرة سنة نافذة بتهمتي "تمجيد الإرهاب" و"نشر معلومات مصنفة"، الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2025 عن المحكمة الجنائية الابتدائية بأم البواقي ضد النقابي الجزائري **علي معمري**، رئيس النقابة الوطنية لموظفي قطاع الثقافة (SNFC)، العضو في الكونفدرالية النقابية للقوى المنتجة (COSYFOP) ، إلى جانب سناباب وسناتاغ، المنخرطتين في النقابة الدولية للخدمات العامة (PSI) ؛

وإذ نلاحظ أن هذا الحكم يشكل انتهاكاً خطيراً للحرية النقابية في الجزائر، ويعكس تصاعداً في القمع الموجّه ضد المدافعين عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية، **ونذكّر** بأن معمري كان قد تعرض سابقاً للتهديدات وإجراءات الانتقام بسبب حملته النقابية في قطاع الثقافة عام 2024؛

وإذ نشعر بالقلق البالغ من استغلال التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب والاتهامات الفضفاضة المرتبطة بالأمن القومي لتجريم النشاط النقابي السلمي، بما في ذلك تجريم تواصله العادي مع مناضلين نقابيين، وكذلك مشاركته لوثيقة إدارية غير مصنّفة تتعلق بنقله التعسفي؛

وإذ نؤكد أن محاكمته قد شابتها انتهاكات جسيمة لحقه في محاكمة عادلة، مع شكوك جدية بشأن استقلال السلطة القضائية، ما أدى إلى إصدار حكم قاسٍ يهدف إلى ترهيب العمال وثنيهم عن الانخراط النقابي؛

وإذ نستحضر توصية لجنة الحرية النقابية التابعة لمنظمة العمل الدولية في **تقريرها المرحلي رقم 405 (مارس 2024)**، التي دعت السلطات الجزائرية إلى ضمان عدم تطبيق المادة 87 مكرّر من قانون العقوبات على الأنشطة النقابية العادية، بما في ذلك الإضرابات والاحتجاجات والمطالب السلمية؛

وإذ نسجّل تعبئة متزايدة للنقابات العمالية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية المدافعة عن حقوق الإنسان الداعية إلى الإفراج الفوري عن علي معمري وحماية جميع النقابيين المستهدفين بسبب نشاطهم المشروع؛

نقرر ما يلي:

1. **إدانة** تجريم الأنشطة النقابية في الجزائر والاعتقال التعسفي لعلي معمري باعتباره انتهاكاً جسيماً للحرية النقابية؛
2. **مطالبة** السلطات الجزائرية بالإفراج الفوري وغير المشروط عن علي معمري وإسقاط جميع التهم المرتبطة بنشاطه النقابي السلمي؛
3. **الدعوة** إلى وقف إساءة استخدام التشريعات الخاصة بمكافحة الإرهاب ضد العمال، وضمان محاكمات عادلة ومستقلة؛
4. **التأكيد** على التزام الجزائر الكامل باتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 87 و98، بما في ذلك الحق في إنشاء المنظمات النقابية بحرية، وإعادة الهيئات النقابية التي حُلّت أو مُنعت نتيجة التدخل الإداري؛
5. **مناشدة** أمانة PSI تعبئة جميع الوسائل المتاحة لدعم النقابات المستقلة في الجزائر وتقديم الدعم المستمر لعلي معمري وزملائه المتابعين بسبب نشاطهم النقابي؛
6. **الدعوة** إلى الاتحاد الإفريقي ومنظمة العمل الدولية والآليات الأممية المختصة لمتابعة الوضع عن كثب وإجراء تواصل حازم مع السلطات الجزائرية لضمان احترام الحقوق النقابية والحريات الأساسية؛
7. **حثّ** منظمات PSI الشقيقة وكافة الشركاء الدوليين على تعزيز حملات التضامن، والحفاظ على الضغط العام، وتقديم دعم مباشر لعائلة علي معمري وللنقابيين الذين يتعرضون للقمع.

مقدم من:

- *النقابة الوطنية المستقلة لموظفي الادارة العامة – الجزائر*
- *النقابة الوطنية المستقلة للعاملين في الكهرباء والغاز*
-